الفصل الأول

المفاهيم النظرية

يُمكن فهم واستيعاب مفاهيم ونظريات التنمية الاقتصادية دون التعرف على ظاهرة التخلف الاقتصادي من حيث النشأة والتطور. فمفاهيم ونظريات التنمية الاقتصادية إنما قامت أساساً على نفي ظاهرة التخلف. **وفي الواقع فإن التخلف الاقتصادي في عالم اليوم ما هو إلا نتيجة طبيعية لحرمان هذه المجتمعات من فائضها الاقتصادي أولاً بأول حيث يتم استنزاف ذلك الفائض وتحويله عن طريق ماصات متعددة الأشكال إلى البلدان الاستعمارية. وبدون الدخول في تفاصيل نشأة ظاهرة التخلف الاقتصادي على المستوى العالمي نستطيع التأكيد على أن وجود الفائض الاقتصادي يُعَد شرطاً ضرورياً لتنمية المجتمع، إلا انه لا يُعَد شرطاً كافياً وذلك للأسباب الثلاث التالية:**

– أن قدراً كبيراً من هذا الفائض يتم استنزافه خارجيا بأشكال متعددة، وبذلك يتعين كحد أدنى القضاء على هذا النزيف.

– أن جزء كبير من الفائض الاقتصادي المتبقي في المجتمع يتم تبديده على أيدي الطبقات المُسيطِرة عليه، وبالتالي يتبقى جزء ضئيل للغاية يمكن استخدامه في عملية إعادة الإنتاج. ومن هنا يتعين أيضا للقضاء على مظاهر هذا التبديد.

– أن ذلك الجزء الضئيل المُتبقي والمُستخدم في عملية إعادة الإنتاج يتم استخدامه بشكل غير رشيد على مستوى اختيار النشاط الاقتصادي وعلى مستوى الأداء الاقتصادي. لذلك يتعين أيضا ترشيده عن طريق إعداد خطة شاملة لتنمية المجتمع تضع في اعتبارها تلبية

الحاجات الأساسية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع، والحفاظ على مستوى تجديد الموارد البشرية مع الإدارة الاقتصادية الرشيدة للوحدات الإنتاجية والخدمية.

يؤكد علماء الأنثروبولوجي على أن جميع المجتمعات الإنسانية تمكنت من تحقيق فائض غذائي منتظم **"الإنتاج يفيض عن حاجة الاستهلاك"** منذ أن عرفت تلك المجتمعات الزراعة وتخطت مرحلتها البدائية. وعن طريق استخدام ذلك الفائض في عمليات إعادة الإنتاج تمكنت المجتمعات الإنسانية من تحقيق التطور والنمو **"حيث أمكن تقسيم العمل وتخصيص قسم من الوقت لتطوير أدوات وفن الإنتاج المستخدم"**. إلا أن ظهور هذا الفائض صاحبه ظهور الصراع بين المجتمعات الإنسانية وبعضها البعض بغرض السيطرة عليه. كما نشأ أيضاً الصراع داخل المجتمع الواحد حيث سيطر بعض أفراد المجتمع على ذلك الفائض وحُرِم منه باقي الأفراد. وقد أخذ هذا الصراع أشكالاً متعددة خلال مراحل التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية، وبشكل عام يُمكن القول أن الاستقرار النسبي الذي تتمتع به المجتمعات ما هو إلا محصلة لصراع القوى داخل هذه المجتمعات، كما أن حالة الاستقرار النسبي بين المجتمعات وبعضها البعض على المستوى الدولي ما هو إلا محصلة لصراع القوى على المستوى العالمي لحظة الاستقرار تلك.

أولا: مفاهيم التخلف الاقتصادي :

كان لنشأة **علم التنمية الاقتصادية** كأحد فروع علم الاقتصاد السياسي في بلدان أوربا الغربية أثناء فترة الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي آثار عديدة على مسار تفسير **ظاهرة التخلف الاقتصادي**، حيث استند ذلك التفسير أساساً إلى عناصر نظرية عوامل الإنتاج. فإذا كان الإنتاج محصلة للعوامل الأربعة **الأرض – العمل – رأس المال – التنظيم** فلابد وأن يكون سبب التخلف هو فقدان أو ضعف واحد أو أكثر من هذه العوامل الأربعة، وهي بذلك تحصر التخلف في كونه قصور في العملية الفنية للإنتاج يسهل علاجها. إلا أن هناك بعض التفسيرات التي ظهرت في مرحلة تالية ترى ضرورة البحث في أسباب نشأة هذه الظاهرة من واقع تطورها التاريخي للوقوف على اللحظة التاريخية التي فقدت فيها تلك المجتمعات قدرتها على تجديد عناصر إنتاجها، وهي في ذلك تأخذ في الاعتبار بعدين هامين هما: طبيعة العلاقات الدولية التي أفرزت تلك الظاهرة، وطبيعة الدولة داخل البلدان

المتخلفة والتي كرست هذه الظاهرة. ثم تأتي بعد ذلك المسألة الفنية الخاصة ببحث أسباب القصور في عناصر العملية الإنتاجية. وعلى ذلك نجد أن كافة التفسيرات التي ظهرت للتخلف في إطار الدول الرأسمالية المتقدمة لم تلبث أن انهارت رغم تدثرها بعباءة التحليل الرياضي الجذاب، ولم تُثبت أياً منها جدواها، ولعل الواقع الراهن لهذه البلدان التي أخذت بتلك النظريات أبلغ دليل على ذلك.

ظهر مفهوم التنمية الاقتصادية كأحد فروع علم الاقتصاد في إطار مجموعة من النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة التخلف. وقد رأت بعض هذه النظريات في التخلف **مجموعة من المعايير والعوامل المعرقلة للنمو** ولعل من أشهر قوائم هذه المعايير **قائمة لايبنشتاين** التي تتضمن الأوضاع السكانية غير الملائمة، وضآلة الموارد الطبيعية أو الانتفاع الجزئي بها، ونقص رأس المال أو عدم كفايته، وانخفاض مهارة العاملين أو تدني إنتاجية العمل. بينما رأى البعض الآخر في **نظرية الحلقة المفرغة** طوق نجاه حيث يقتصر الحل على البحث عن أضعف نقاط هذه الحلقة في محاولة لكسرها، ومن ثم يمكن الخروج من حالة التخلف، ولعل نظريات **بولدوين، وفاينر، وجيرالد ماير** تمثل أشهر هذه الحلقات. ثم تأتي **نظريات التفسير السوسيولوجي** للتخلف، كفكرة المجتمع التقليدي الراكد عند **هوستلز، وهاجن، وبارسونز**. أو فكرة الازدواج الاجتماعي/ الفني والخاصة بوجود قطاعين متنافرين في الدولة هما القطاع التقليدي والقطاع الرأسمالي، وهي الفكرة التي جاء بها **بوكه**. وفي محاولة لاستخدام التفسير التاريخي كانت **نظرية مراحل النمو** التي جاء بها **روستو**. أما التحليل الأكثر قرباً من واقع الظاهرة فهو ذلك التحليل الذي أرجع ظاهرة التخلف إلى مجموعتين من العوامل: تشيع البعض **لمجموعة العوامل الخارجية** ورأى فيها العوامل الحاسمة لظهور التخلف، ومن أشهر المؤيدين لها **ميزال، وبريبتش، وسنجر، وآرثر لويس**. بينما تشيع البعض الآخر **لمجموعة العوامل الداخلية**، وأرجع التخلف إلى عوامل داخلية صرفه، ومن أشهر المؤيدين لها **مينت، ونوركسيه، وماير، وبولدوين**. ونظراً لأن الكتاب لا ينصب أساساً على تحليل نظريات التخلف والتنمية الاقتصادية فإننا لن نتعرض بالنقد والتحليل لهذه النظريات، وسنكتفي بالقول بأن الخطأ الرئيسي الذي وقعت فيه غالبية هذه النظريات أنها بدأت بمحاولة تبرير الواقع، مع التشيع لسبب أو مجموعة من الأسباب دون الأخرى وتجاهل علاقات التأثير المتبادل فيما بينها، وحينما حاولت أن تأخذ التأثير المتبادل كانت النظرية المبتذلة **لحلقات الفقر المفرغة**، وحينما حاولت الأخذ بالتفسير التاريخي كانت

نظرية مراحل النمو **لروستو** التي ثبت فشلها. وفيما يلي نحاول إلقاء الضوء على طبيعة العلاقات الدولية التي أفرزت ظاهرة التخلف تاريخياً، مع التركيز على تطور أشكال نزح الفائض الاقتصادي إلى خارج البلدان المتخلفة. ثم طبيعة الدولة داخل البلدان المتخلفة وكيف تعاملت مع تلك الظاهرة، وذلك لكون ظاهرة التخلف محصلة للتفاعل بين علاقات استغلال المجتمعات الإنسانية لبعضها البعض، واستغلال الطبقات الاجتماعية لبعضها البعض داخل المجتمع الواحد.

ثانيا: مفاهيم التنمية الاقتصادية:

كان لانتشار مصطلح التنمية الاقتصادية الفضل في إعادة الاهتمام بعملية التنمية الاقتصادية. ومع نشأة علم التنمية الاقتصادية كأحد فروع علم الاقتصاد أصبح من الضروري تحديد مضمون المفاهيم الأساسية المستخدمة، مع توضيح لمضمون بعض المفاهيم الخاصة الأكثر أهمية، وإن كانت أقل انتشاراً.

1- التنمية وعلم الاقتصاد: منذ نشأة وتبلور نظريات التنمية الاقتصادية، وبعد توفر إطار عام يضم هذه النظريات، بالإضافة إلى المنهجيات الخاصة بدراستها اصبح من الممكن النظر إليها كموضوع مستقل بذاته، وكفرع من فروع علم الاقتصاد السياسي بصفته العلم الأصيل لكافة العلوم الاقتصادية. ويمكن إرجاع النطاق الزمني لنشأة ذلك العلم إلى منتصف القرن الحالي، حيث بدأ الاهتمام بدراسة الأحوال الاقتصادية لبلدان المستعمرات التي حصلت على استقلالها حديثا في إطار حركة التحرر الوطني خلال عقدي الخمسينات والستينات. وقد اهتمت هذه الدراسات ببحث أسباب تخلف هذه البلدان حديثة الاستقلال، إلا أن ذلك لا يعنى عدم وجود نظريات وأفكار خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية قبل ذلك التاريخ، فمن المعروف أن علم الاقتصاد استند في نشأته على أفكار كل من الطبيعيين والكلاسيك، فنجد الاهتمام بالنمو والركود والتوازن والثروة من الموضوعات الأساسية عند عدد من **الكلاسيك** سميث، ريكاردو، مالتس. كما نجد الاهتمام بالتوازن الطبيعي وحرية التجارة، والدور الأساسي للزراعة في إحداث النمو الاقتصادي من الموضوعات الأساسية **عند الطبيعيين** كينية، دى ميرابو، دى لافيير، وكان أول نموذج للتوازن على المستوى القومي من وضع فرانسوا كينية. إلا انه ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر ابتعدت

الأضواء عن موضوعات التنمية ليحتل النِتاج الفكري لرواد **المدرسة الحدية الرياضية** جيفونز، فالراس، منجر مركز الصدارة، ويصبح التحليل الرياضي أداة هامة من أدوات التحليل الاقتصادي على مستوى الوحدة الميكرو ويستمر هذا الحال إلى أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن الحالي حيث يقدم كينز أهم أدوات التحليل على المستوى الكلى الماكرو والتي أمكن بها للنظام الاقتصادي الرأسمالي الخروج من تلك الأزمة الخانقة.

وتأتي الحرب العالمية الثانية ليزداد تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد، ويستمر ذلك التدخل إلى ما بعد الحرب. وتحصل بلدان المستعمرات على استقلالها، لتعود قضايا التنمية والنمو وتحتل مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي من خلال النماذج التي قدمها **النيوكلاسيك سولو، ميد، روبنسون،** ومن خلال نماذج **المحدثين أمثال فلنر، روستو، نيركسية** . ولكن في هذه المرة يأتي هؤلاء المفكرون مسلحون بأدوات التحليل الرياضي المتقدم، وبأدوات التحليل الكينزى مما جعل تلك النماذج اكثر انضباطا واشد جاذبية. وعلى الجانب الآخر كانت هناك مدرسة أخرى لها خصوصيتها التي تستند إلى **فكرة الفائض الاقتصادي وعملية إعادة الإنتاج لكارل ماركس،** وكان من روادها في فترة الستينات **بول سويزى، بول باران، شارل بتلهيم، اوسكار لانج.** كما ظهرت في نفس الفترة **مدرسة التبعية** لتفسير ظاهرة التخلف، والتي كان من روادها المفكر المصري **سمير امين** بنظريته الخاصة **بالمركز والمحيط.** وفى السبعينات تبلورت نظرية الاعتماد على الذات، والتي تطورت إلى نظرية **الاعتماد الجماعي على الذات** على يد مجموعة من مفكرى أمريكا اللاتينية **انريك اوتيز، آن زميت، كاترين كينريك والمفكر المصري محمد دويدار.**

2- التنمية والنمو: تبدأ غالبية مؤلفات التنمية الاقتصادية بالتفرقة بين مفهومي التنمية والنمو، ويجتهد كل مؤلف في إضافة المزيد من الفروق بين المفهومين. إلا انهم يتفقون على أن مفهوم النمو الاقتصادي يعنى النمو الكمي لكل من الدخل القومي والناتج القومي، كما يُستخدم المفهوم عند الإشارة للبلدان المتقدمة. أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو يتضمن بالإضافة إلى النمو الكمي إجراء مجموعة من التغييرات الهيكلية في بنيان المجتمعات، كما يُستخدم عند الإشارة للبلدان المتخلفة. فيقول **بونية** (أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم

التغيرات الكمية الحادثة. في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا، أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة). أما **جوركنسون** فيقول (أن الفرق بين نظريات التنمية ونظريات النمو يكمن في أن نظريات التنمية تُركز اهتمامها على الموازنة بين تراكم راس المال والزيادة السكانية، في حين تركز نظريات النمو على التوازن بين التوظيف والادخار). وتؤكد **أورسولا هيكس** على أن (مفهوم النمو ينطبق على البلدان المتقدمة اقتصاديا والتي تتميز باستغلال مواردها المعروفة استغلالا شبة كامل، أما مفهوم التنمية فينطبق على البلدان المتخلفة والتي تمتلك إمكانيات التقدم ولكنها لم تقم بعد باستغلال مواردها). ويأتي **شومبيتر** فيعتبر (النمو تغير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة للزيادة الكمية في الموارد، أما التنمية فهي تغير غير متصل وتظهر بفعل قوى توسعية ضاغطة). وقول **هيرشمان** (أن التغيرات الهيكلية التي تحول الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد حديث لم تعد ضرورية بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة، والنمو هو حركة النظام الاقتصادي الذي يسير وفقا لآليات السوق، أما التنمية فهي حركة النظام الاقتصادي الذي يسير وفقا لخطط متعمدة من الدولة). كما يقدم **كندلبرجر** تفرقته بين النمو والتنمية فيقول (يعنى النمو إنتاجا اكثر عن طريق التوسع في استخدام المدخلات وتغير التوليفات التي تؤدى إلى زيادة الإنتاجية، أما التنمية فتعنى تغييرات في هيكل الإنتاج وتخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية). أما **كوسوف** فيقول (أن النمو هو التغير في حجم النشاط الاقتصادي، بينما تعنى التنمية بالإضافة للتغير في حجم النشاط تغير في هيكل المقتصد لصالح القطاعات الأكثر تأمينا لتطور على المدى الطويل أو لصالح اكثر القطاعات حيوية).

يتضح مما سبق أن **المفهوم السائد للنمو** هو التوسع الاقتصادي التلقائي غير المتعمد والذي لا يستدعى تغيير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع، ويقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصادية (الإنتاج القومي، الدخل القومي،.....)، وينطبق ذلك المفهوم على البلدان المتقدمة. أما **المفهوم السائد للتنمية** فهو التوسع الاقتصادي المقصود والذي لا يمكن أن يحدث بدون تدخل الدولة، ويقتضي بالضرورة تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع، وعلى ذلك تصبح المقاييس الكمية غير كافية لقياس درجة التنمية، وينطبق ذلك المفهوم على البلدان المتخلفة. إلا أن الدراسة العلمية للمحتوى السائد لهذه المفاهيم في إطار فلسفة علم الاقتصاد تؤدى بنا إلى نتائج مغايرة تماماً وذلك على النحو التالي:

– من المعروف أن أي فعل إنساني هو فعل واع ومقصود، بمعنى أن هناك تصور مُسبَق لنتيجة هذا الفعل قبل أن يقدم الإنسان على تنفيذه، خاصة خارج نطاق الفعل الغريزي. والنشاط الاقتصادي فعل يختص به الإنسان وحدة، ومن هنا لا يمكن أن يكون هذا الفعل غريزياً أو تلقائياً بل هو فعل مقصود مهما اختلفت طبيعة المجتمع الإنساني الذي يُمارس فيه هذا النشاط. وبالتالي لا يمكن أن يكون هناك نمو اقتصادي تلقائي وآخر غير تلقائي.

– إذا كان المقصود بالتلقائية عدم التدخل الحكومي في إدارة الاقتصاد الوطني فان ذلك أيضاً يُعد افتراض غير صحيح مهما كانت درجة الحرية الاقتصادية التي يتمتع بها ذلك المجتمع. وإلا بماذا نسمي خطط التنمية الفرنسية والاسكندنافية وغالبية بلدان أوربا الغربية وهل يصح في هذه الحال أن نطلق على الخطة الخمسية في فرنسا خطة النمو الاقتصادي، ونطلق على الخطة الخمسية في مصر خطة التنمية الاقتصادية.

– أن استمرارية نمط الهياكل الاقتصادية للبلدان المتقدمة التي يفترضها مفهوم النمو افتراض غير صحيح، لأنه من المعروف أن أي نمو كمي يؤدى بالضرورة بعد فترة زمنية إلى تغيرات نوعية نتيجة للأثر التراكمي للنمو، هذا إذا كنا نتحدث عن مجتمع مغلق فما بالنا الآن مع ازدياد درجة التداخل والتأثير المتبادل بين المجتمعات. فالتغير هو السمة الأساسية للمجتمع الإنساني.

يتضح مما سبق أن الفصل بين المفهومين السائدين للتنمية والنمو يرتكز إلى أسانيد غير علمية وغير دقيقة. ونعتقد أن سبب الاهتمام المُبالغ فيه للفصل بين المفهومين على النحو السابق بيانه والذي شارك فيه كل من المفكرين الغربيين والشرقيين والذي تنبه له الاقتصادي المجرى **توماس سنتش**، إنما يعود إلى المناخ العالمي السائد خلال عقدي الخمسينات والستينات الذي تميز بالحرب الباردة بين المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة وبين المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي والتنافس فيما بينهما لاحتواء البلدان حديثة الاستقلال والتي عرفت بالدول النامية. فالمعسكر الاشتراكي الذي حقق نجاحات كبيرة في اجتذاب غالبية البلدان النامية إليه يستند إلى أيديولوجية حتمية التطور المتصاعد للمجتمع الإنساني من العبودية إلى الإقطاع إلى الرأسمالية ثم إلى الاشتراكية، وأن كل مرحلة من تلك المراحل تختلف كيفيا عن المراحل الأخرى. ولما كانت الحاجة ضرورية

لإجراء تغييرات كيفية في اقتصاديات البلدان النامية لتصحيح الهيكل المتخلف الناتج عن سنوات الاستعمار الطويلة، فان ذلك يعنى الإقرار بالفكرة الأيديولوجية للمعسكر الاشتراكي، وبالتالي تطرح إمكانية التغيير الكيفي داخل البلدان الرأسمالية المتقدمة. انطلاقا من ذلك المأزق كانت أهمية تبرير المقترحات الخاصة بضرورة التغيير الهيكلي في البلدان المتخلفة وعدم ضرورة هذا التغيير في البلدان الرأسمالية المتقدمة، ومن ثم جاء إطلاق مصطلح النمو الاقتصادي على التطور الاقتصادي في البلدان المتقدمة وإطلاق مصطلح التنمية الاقتصادية على التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة. ومع انهيار تجارب التطبيق الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي وبلدان أوربا الشرقية منذ أواخر الثمانينات اختفى ذلك الاهتمام بالتفرقة بين المفهومين في أدبيات التنمية الاقتصادية حيث انتهى الدافع الأيديولوجي لهذه التفرقة بانفراد الولايات المتحدة بقيادة الاقتصاد العالمي. وبدأت مفاهيم جديدة تحتل بؤرة الاهتمام العالمي لتساعد على إحكام سيطرة الولايات المتحدة على العالم. ومن أهم تلك المفاهيم الجديدة: التحرر الاقتصادي، آليات السوق، التكيف الهيكلي، الخصخصة، إزالة الحواجز الجمركية..... وهكذا.

3- مفهوم التنمية الاقتصادية: بعد التعرف على آراء العلماء في التفرقة بين مفهومي النمو والتنمية، وانتهاء باعتبار الجهود الإنسانية المبذولة لتطوير المجتمعات من قبيل التنمية الاقتصادية بغض النظر عن اتجاهات سياسات التنمية وتباينها، واعتبار جميع الجهود الإنسانية جهود واعية ومقصودة، واستبعاد تقسيم بلدان العالم تبعا لمفهومي التنمية والنمو حيث تنهج جميع بلدان العالم سياسات للتنمية الاقتصادية ينجم عنها تحقيق معدلات للنمو الاقتصادي، يمكن بسهولة التوصل إلى تعريف للنمو الاقتصادي بأنه تغير في حجم النشاط الاقتصادي. **أما مفهوم التنمية الاقتصادية من وجهة نظرنا فإنه يقتضي إضافة أبعادا جديدة، وذلك على النحو التالي:**

1- أن يكون التغير في حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة.

2- أن تستند عملية التنمية بالدرجة الأولى على القوى الذاتية للمجتمع.

3- أن تضمن عملية التنمية تحقيق نمو متواصل ومستمر من خلال تجدد موارد المجتمع بدلا من استنزافها.

4- أن تحقق توازناً بين قطاعات المجتمع الاقتصادية وأقاليمه الجغرافية.

5- أن تلبى حاجات الغالبية العظمى لأفراد المجتمع.
6- أن تحقق قدرا أكبر من العدالة بين أفراد المجتمع.

ثالثاً: مفاهيم السياسة والتخطيط:

السياسة Politics مصطلح يستخدم للدلالة على كل ما يتعلق بأمور الحكم والسلطة في الدولة. وهو مصطلح قديم استخدمه الإغريق للدلالة على النظام السياسي والإطار القانوني والتشريعات الخاصة بنظام الحكم في دولة المدينة التي ظهرت في ذلك الوقت، أما الترجمة الحرفية لها في اللغة اليونانية فن تدبير أمور المدينة حيث تعني المدينة هنا الدولة. أما في اللغة العربية فيستخدم المصطلح الآن بنفس المعنى، رغم أنه يعني في معاجم اللغة تولي أمور الناس والإشراف عليهم. فالسياسة إذن تختص بالبحث في أصول تنظيم وإدارة شئون المجتمع الإنساني خاصة بعد تبلور هذا المجتمع في شكل دولة. أما مفهوم مصطلح الاقتصاد Economics الذي استخدمه **أرسطو** لأول مرة فيعني في اللغة اليونانية فن تدبير أمور المنزل حيث يعني المنزل هنا الأسرة، والأسرة في ذلك الوقت لم يكن يُنظر إليها بوصفها وحدة استهلاكية فقط، بل وبوصفها أيضاً وحدة إنتاجية. وإذا كانت نشأة كل من المصطلحين منفصلة إلا أن الممارسة العملية في ذلك الوقت تؤكد امتداد مفهوم السياسة ليشمل بالإضافة إلى نظام إدارة الحكم، نظام إدارة الحاجات الاقتصادية للمجتمع، وعلى ذلك نجد الارتباط الوثيق بين كل من السياسة والاقتصاد منذ نشأة المصطلحين. وإذا انتقلنا خطوة للأمام نحو نشأة كل من الاقتصاد والسياسة كعلوم وليس كمعارف إنسانية، فإننا نجد أن الارتباط بينهما أكثر وثوقاً. فنجد أول استخدام لمصطلح الاقتصاد السياسي في المدرسة الفرنسية حين نشر **أنطوان دي مونكريتيان** Antoyne de Montchretien كتابه الأساسي بعنوان **مطول في الاقتصاد السياسي** عام 1615م قاصدا بذلك دور الدولة في إدارة الاقتصاد، ثم انتقل استخدام المصطلح إلى المدرسة الإنجليزية حين نشر **جيمس ستيوارت** James Stewart كتابه بعنوان **بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي** عام 1767م. وقد ظل تناول علم الاقتصاد تحت هذا المُسمى حتى نشر **الفريد مارشال** Alfred Marshall كتابه بعنوان **مبادئ الاقتصاد** عام 1890م، وأخذت هذه التسمية في الانتشار التدريجي، ولم تأخذ بها المدرسة الفرنسية إلا منذ منتصف القرن العشرين تقريباً. مع هذا الفصل بين المصطلحين كان لعلم السياسة تواجده الفعلي بين سائر العلوم الاجتماعية. ومن

ثم جاءت استخدامات مصطلح السياسة لتشمل الأدوات التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهداف معينه قد تكون عسكرية أو اجتماعية أو اقتصادية. فالسياسة الاقتصادية هي تلك المختصة بتنظيم أمور الإنتاج والتوزيع في المجتمع، والسياسة الزراعية هي تلك المختصة بتنظيم أمور الزراعة في المجتمع، ... وهكذا شاع استخدام المصطلح فهناك سياسات الأجور، وسياسات التمويل، وسياسات. فالسياسة إذن مجموعة إجراءات تتخذها الدولة لتحقيق أهداف محددة سلفاً.

1- نشأة وتطور التخطيط الشامل: كانت فكرة **التخطيط الاقتصادي** محل الفكرة المجردة في إطار الفكر الاشتراكي حتى جاءت تجربة الاقتصادي الألماني **راثناو** في تنظيم الاقتصاد الألماني خلال الحرب العالمية الأولى، حيث تمكن من إدارة ذلك الاقتصاد لتحقيق أهداف محددة لاقتصاديات الحرب. فأثار بذلك جدلا فكريا حول مفهوم التخطيط الذي لم يكن قد تحدد بعد، وظل الخلط بين تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد وبين المفهوم العلمي للتخطيط قائما إلى أن بدأ المفكر الاقتصادي الروسي **لارين** بكتابة سلسلة من المقالات أثناء إقامته في استوكهولم عن اقتصاد الحرب في ألمانيا، ونشرها في صحيفة فستنك افروبى التي كانت تصدر في بترو جراد. وتمحورت فكرته في أن ألمانيا أعطت للعالم نموذجا في التوجيه المركزي للاقتصاد القومي كآلة واحدة تعمل طبقا لخطة، ويحمل مفاتيح هذه الآلة كل من **سيمنز، وبورسيج، وجوينر، وبلايخروذر** ممثلي اكبر المصارف والمجمعات الصناعية في ألمانيا، وان من يمتلك هذه المفاتيح يستطيع وحدة إدارة هذه الآلة. وكانت تلك أول إشارة إلى أهمية التعرف على طبيعة الطبقة التي تمتلك العناصر الأساسية للاقتصاد القومي، وتتحكم بالتالي في توجيهه. وبقيام الثورة السوفيتية ونشأة أول دولة اشتراكية في التاريخ أصبحت فكرة التطوير المخطط محلا للاختبار. لذلك سارعت الدولة الجديدة بإنشاء **المجلس الأعلى للاقتصاد القومي** الذي بدأ في تناول مشاكل التخطيط ولكن ليس تحت هذا المُسمى بعد، بل تحت مسمى **الأشغال العامة**. وفى مارس 1919 قدم **لارين** الذي اصبح عضوا في هذا المجلس ثلاثة مشروعات هامة هي: (1) تنمية حوض الفحم في كوزنتسك (2) كهربة صناعة بترو جراد (3) تنظيم الري لزراعة القطن في تركستان. وقدم **بافلوفيتش** رئيس لجنة الأشغال العامة أربعة مشروعات هي: (1) تطوير خطوط السكك الحديدية (2) تطوير محطات توليد الكهرباء (3) إنشاء مخازن للتبريد (4) زيادة أطوال الترع، إلا أن هذه

المشروعات لم تجد مجالا للتطبيق. وفى يناير 1920 عاد التفكير مرة أخرى في تخطيط الاقتصاد السوفيتي، حيث تبلور مفهومان في هذا الشان:

تمثل **المفهوم الأول** في اعتبار الخطة سياسة اقتصادية طويلة المدى، يتولى إعدادها جهاز مركزي ذو استقلال نسبي.

وتمثل **المفهوم الثاني** في كون الخطة مشروعا أو سلسلة من المشروعات يقصد بها دعم وإنعاش الاقتصاد القومي.

وهكذا ظل المفهومان بعيدان عن مفهوم التخطيط الشامل الذي سيتبلور فيما بعد عند إعداد الخطة الخمسية الأولى في الاتحاد السوفيتي (1928 – 1932)، واحتدم صراع فكرى بين **ليون تروتسكى** الذي تبنى الدفاع عن المفهوم الأول، وبين **أندرية ريكوف** الذي تبنى الدفاع عن المفهوم الثاني. وحسم **فلاديمير لينين** هذا الخلاف بحل وسط أعلن فيه عن تبنية للمفهوم الأول مع إضافة أن الأساس الفني لأي عملية تطوير للاقتصاد الجديد لابد وان تعتمد على الطاقة الكهربية أساس الصناعات الحديثة في ذلك الوقت، وربط حل جميع مشاكل التطوير التقني بتحقيق هدف كهربة البلاد. إلا أن هذا الحل اربك في واقع الأمر المفهوم الأول وافرغه من مضمونة، كما انه وضع أساسا لما عرف بعد ذلك **بنظرية القطاع القائد** في التنمية. وبالفعل أُعِدَت خطة لكهربة روسيا خلال خمسة عشر عاما، وهى التي عرفت اختصارا باسم خطة **جويلرو** لتسجل بذلك أول خطة قطاعية بعيدة المدى، ولتسجل أيضا أسبقية نشأة التخطيط القطاعي عن التخطيط الشامل. في 22 فبراير 1920 صدر قرار بإنشاء **لجنة التخطيط العامة للدولة** والتي عُرفت اختصارا فيما بعد باسم **جوسبلان** وكانت تلك **أول مرة يطلق فيها مصطلح التخطيط** على إحدى هيئات الدولة. وفى إبريل 1920 بدأت اللجنة والتي كانت تتكون في ذلك الوقت من 34 فردا من المؤهلين تأهيلا عاليا في مختلف التخصصات تعمل في دراسة المشروعات الكبرى في إطار المفهوم الثاني **الخطط الجزئية** وهو المفهوم الأسهل من حيث الأعداد. وظل ذلك الوضع المهتز قائما حتى وفاة **لينين** في 21 يناير 1924. بتولي **جوزيف ستالين** قيادة البلاد شرع على الفور بتكليف اللجنة بإعداد خطة اقتصادية شاملة لتطوير البلاد وفقا للمفهوم الأول. فكانت الخطة الخمسية الأولى والتي استغرق إعدادها ثلاث سنوات كاملة. وتبلور مفهوم الشمول في **الشمول القطاعي** بمعنى تغطية الخطة لجميع القطاعات الاقتصادية في المجتمع، **والشمول المكاني** بمعنى تغطية الخطة لجميع الأقاليم الجغرافية في المجتمع.

2- نشأة وتطور التخطيط التأشيري: بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وخروج بلدان أوربا مدمرة بدأ ت كل منها في إعادة بناء ما دمرته الحرب، وتميزت فرنسا بتجربة خاصة تبعتها غالبية بلدان أوربا الغربية خاصة الاسكندنافية منها. وقد تلخص الوضع في فرنسا بعد الحرب في تدمير المنشآت والطرق والمواصلات، مع نضوب العملات الأجنبية بالإضافة إلى ما كانت تعانى منة قبل الحرب من الضعف النسبي للاحتكارات المالية والصناعية مقارنة بألمانيا في ذلك الوقت. وكان هناك اتفاق في الرأي بان الجهود اللازمة لعملية إعادة البناء لا يمكن تركها للمشروعات الخاصة والاعتماد على الحافز الفردي وحدة بل يجب تدخل الدولة بالمشاركة في عملية إعادة البناء والاستفادة من التجربة السوفيتية في التخطيط، تشكلت **الهيئة العامة للتخطيط** لتضع تصورا عاما لإعادة البناء ودفع الاقتصاد الفرنسي للأمام، وأعدت الخطة الأولى (1947 - 1953م) التي عُرفت باسم **خطة مونية**، والتي اتسمت بقدر كبير من تدخل الدولة سواء في التنفيذ المباشر للمشروعات، أو في إحكام الرقابة المباشرة على الاقتصاد. كما تميزت هذه الخطة بالتركيز على التشييد والبنية الأساسية. وجاءت الخطة الثانية (1954 - 1957م) والتي تميزت بمزيد من التطوير من حيث شمولها لغالبية القطاعات الاقتصادية، مع الأخذ في الاعتبار التفاوت الإقليمي داخل أنحاء فرنسا. ثم جاءت الخطة الثالثة (1958 - 1961م) لتضع لأول مرة أهدافا كمية لمعدلات النمو. وكانت الخطة الرابعة (1962 - 1965م) مشابهة تقريبا للخطة الثالثة. واعتبارا من الخطة الخامسة شهد التخطيط الفرنسي خطوات واسعة من التطوير، واتخذ من فترة السنوات الخمس فترة زمنية للخطط المتوسطة، كما أستخدم لأول مرة نظام **المؤشرات التحذيرية** والذي سينطلق منة بعد ذلك **مفهوم التخطيط التأشيري**. وتعبر هذه المؤشرات عن الحالة التي يمر بها الاقتصاد الفرنسي، وهذه المؤشرات هي:

(1) التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة (2) التغير في الرقم القياسي لأسعار التجزئة (3) التغير في حجم الناتج الاجتماعي (4) التغير في حجم الاستثمار ومجالاته (5) التغير في حجم العمالة.

بحيث إذا تخطت هذه المؤشرات حدوداً معينة يجب التدخل بتعديل الخطة. أما الخطة السادسة (1971 - 1975م) فهي أول خطة اقتصادية في فرنسا تستخدم النماذج الرياضية للتوازن الكلى، وتم إعدادها باستخدام النموذج المعروف اختصارا باسم **فيفي**، وسعت تلك

الخطة إلى تحقيق كل من التوازن العيني والتوازن المالي. ونظرا لأن تلك الفترة شهدت دخول فرنسا في المنافسة العالمية فقد تم تقسيم قطاعات الاقتصاد القومي إلى مجموعتين: ضمت المجموعة الأولى القطاعات التي لا يخضع نشاطها للمنافسة الخارجية، وضمت المجموعة الثانية القطاعات التي تتعرض للمنافسة الخارجية بهدف حمايتها ووضعها في موقف تنافسي قوى وهنا فقط **تبلور مفهوم التخطيط التأشيري**. وعلى ذلك **فالتخطيط التأشيري** هو آلية تستخدم مجموعة من الأدوات التي تعمل من خلال قوى السوق بحيث تتمكن من التأثير بطريق غير مباشر على اتجاه استثمارات راس المال الخاص. وبذلك فهي خطة غير مُلزمة لذلك القطاع، بينما تعد خطة مُلزمة للقطاع الحكومي. ومن أهم **أدوات التخطيط التأشيري:**

- **السياسات التمويلية:** وتتمثل في خفض أسعار الفائدة، أو إطالة فترة السداد، أو كليهما.
- **السياسات الضريبية:** وتتمثل في خفض سعر الضريبة على الأرباح، وإطالة فترة السماح الضريبي.
- **الإنفاق العام:** ويتمثل في إنفاق الدولة على الخدمات العامة كالصحة والتعليم الأساسي والتأمينات الاجتماعية، وكذلك الإنفاق الاستثماري على البنية الأساسية أو المشروعات الإنتاجية التي تمتلكها الدولة.
- **سياسة الدعم:** وهو ما تقدمه الدولة لمنتجي ومصدري بعض السلع حتى تتمتع بوضع تنافسي افضل في السوق العالمي.

يتضح من العرض السابق أن التخطيط أسلوب أو أداة يمكن أن يستخدمها المجتمع لتحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن هذه الأداة لا يمكن أن تتحول إلى آلية فعالة إلا إذا تم إعادة تنظيم المجتمع بما يسمح بالتنسيق بين أجهزة التخطيط في الدولة على المستوى القطاعي وعلى المستوى الإقليمي وبين الوحدات الاقتصادية في المجتمع، بالشكل الذي يسمح بانسياب وظائف التخطيط بدءا من إعداد الخطة إلى متابعة التنفيذ ثم إلى تقييم الأداء. وعلى ذلك يمكن **تعريف مفهوم التخطيط** على انه **(آلية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة. وهذه الآلية تعمل من خلال نظام ينسق بين أجهزة التخطيط وأجهزة إدارة الوحدات الاقتصادية في المجتمع بالشكل الذي يحقق تلك الأهداف)** أما **الخطة** فهي **(الوثيقة التي تتضمن الأهداف المبتغى تحقيقها، والمشروعات المقترح**

تنفيذها موزعة على أقاليم الدولة، بالإضافة إلى حزمة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل الخطة في إطارها). وعلى ذلك يمكن القول أن الإعلان عن صدور الخطة لا يعني بالضرورة أن الدولة تتبنى أسلوب التخطيط، فالتخطيط كما سبق أن بينا له مهام ووظائف إذا تعطلت إحداها تعطل عمل الآلية بالكامل. أما إذا أعلنت الدولة عن أنها تتبنى أسلوب التخطيط فان ذلك يعني بالضرورة وجود خطة حيث لا تخطيط بدون خطة، بينما يمكن فنيا إعداد خطة كاملة في مجتمع لا يتبنى فعليا أسلوب التخطيط، إلا أن هذه الخطة بالطبع لن تجد طريقها للنجاح. إذا ما كانت التنمية الاقتصادية هي حزمة السياسات التي يتخذها مجتمع معين بغرض تحقيق أهدافه، فإن تحقيق هذه الأهداف يستلزم بالضرورة وجود تلك السياسات. ويمكن للمجتمع أن يحقق أهدافه من خلال خطة للتنمية الاقتصادية، أو بدون خطة والإكتفاء فقط بتطبيق حزمة السياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بدون إطار زمني. فالتخطيط العلمي كما ذكرنا مجرد آلية جيدة يمكن أن يستخدمها المجتمع لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وهذه الآلية لم تعرفها المجتمعات الإنسانية قبل بداية هذا القرن، في حين عُرفت السياسات الاقتصادية منذ نهاية القرن السابع عشر مع تبلور ونشأة علم الاقتصاد. فالسياسات الاقتصادية العامة أسبق إلى الوجود من الخطة الاقتصادية العامة. إن محاولة فض الاشتباك بين مفاهيم السياسة والتخطيط والتنمية تدفع بنا إلى الادعاء بأهمية وجود التنمية المخططة التي حققت معدلات نجاح غير مسبوقة عند تطبيقها في بلدان أوربا الشرقية مما دفع بلدان أوربا الغربية إلى الأخذ بها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية على الرغم من اختلاف النظام الاقتصادي. كما أثبتت التجربة إمكانية تطوير أسلوب التخطيط بما يتلاءم وخصائص النظام السائد في المجتمع، بما يجعله أسلوب دائم الترشيح لتستخدمه البلدان المتخلفة في شق طريقها نحو التقدم.

رابعاً: المجتمع، الدولة، والحكومة:

للتعرف على طبيعة الدولة تعرفاً منضبطاً يستلزم الوعي بالفرق بين المجتمع، والدولة، والحكومة [1]: **فالمجتمع** إنما هو مجموعة إنسانية تُمثل واقعاً متميزاً، فهو مجموعة من الأفراد تعيش على إقليم معين تقوم بينها علاقات متبادلة تدور حول العمل وتقسيمه على

[1] – تستند هذه التفرقة إلى:

– محمد دويدار، **دراسات في الاقتصاد المالي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ، صص 10 – 40

أساس من التعاون، وذلك في شكل **عائلة – قبيلة – مدينة – أمة**. فالمجتمع لا يتمثل في مجموعة الأفراد فقط، وإنما كذلك في مجموعة العلاقات التي تقوم بينهم والتي تحدد موقف كل منهم تجاه الآخر. أما الحد الأدنى اللازم توفرة كمقومات للمجتمع فيتمثل في: توفر نظام للتفاهم والتخاطب **اللغة**، توفر نظام اقتصادي يتعلق بإنتاج وتوزيع المنتجات، توفر ترتيبات تتعلق برعاية الأجيال الجديدة وتكوينها اجتماعياً أي نظام الأسرة، التعليم، توفر نظام للسلطة وتوزيعها. أما **الدولة** فهي ظاهرة للسلطة المنظمة، وشكل من أشكال تنظيم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين. فهي التنظيم الذي يحدد العلاقة بين الفئات والطبقات الاجتماعية الحاكمة والطبقات الاجتماعية المحكومة، وهو تنظيم ظهر مع بداية التناقض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، وهو وسيلة تحقيق أهداف الحاكمين والتي تحددها **الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة** والتي تختلف باختلاف نوع المجتمع. والدولة على هذا النحو لم توجد في كل أنواع التكوينات الاجتماعية التي مر بها التطور البشري، إنما ارتبط ظهورها بإمكانية تحقيق المجتمعات للفائض الاقتصادي. ومع ظهور المدن وتطورها في المجتمعات الزراعية القديمة أصبح من الضروري وجود سلطة تقوم على عملية تنظيم الحصول على هذا الفائض وضمان استمرار ترحيله إلى المدينة. يُضاف إلى ذلك أن الإنتاج في المجتمعات الزراعية التي تعتمد على الري النهري يستلزم السيطرة على تلك الأنهار، وشق الترع وإقامة السدود، وهو الأمر الذي تعجز عن القيام به التنظيمات الاجتماعية الصغيرة – القرية مثلاً – حيث يحتاج الأمر إلى وجود سلطة مركزية منظمة على نطاق واسع تستطيع القيام بمثل هذه الوظيفة الاقتصادية. وعن تعريف **الحكومة** يمكن القول أنها: ذلك المحسوس العضوي الذي يُمارس وظائف الدولة في مجتمع مُعيّن في فترة مُعينّة. ومن ثم فهي تتمثل في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، التي تختلف أشكالها من دولة لأخرى.

على هذا النحو يتضح أن الدولة نتاج اجتماعي ظهر من خلال عملية تحول المجتمع إلى مجتمع سياسي ذي سلطة منظمة. أي أنها نتاج الحياة الاجتماعية وليست شرط وجودها، فقد وجدت مجتمعات كثيرة بلا دولة. ومن ثم كان المجتمع سابقاً على الدولة وجد قبل ظهورها وتطور في مراحل انعكست على طبيعة الدولة بعد أن وجدت. فالمجتمع موجود طالما كانت هناك حياة بشرية، أما الدولة فظاهرة تاريخية لم توجد في كل مراحل التطور البشري. ومن هنا اختلفت الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة باختلاف نوع

المجتمع. ورغم هذا الاختلاف فإن قيام الدولة بإشباع الحاجات العامة يستلزم الحصول على بعض موارد الجماعة الإنسانية التي تمثلها، أي الحصول على إيراد مالي يُمكنها من الإنفاق الذي يحقق إشباع هذه الحاجات العامة.

الدولة ودورها الاقتصادي: إن الفهم الليبرالي لدور الدولة قصر مجالات تدخلها على توفير الإطار السياسي والقانوني للنشاط الاقتصادي، وكذلك الاستثمار في مجالات البنية الأساسية **رأس المال الاجتماعي الثابت**، بحيث يُصبح دور الدولة مُنتج **للحماية** وبائع لها مقابل ما تحصل عليه من ضرائب. كما أن نظرة سريعة إلى ما كتب عن دور الدولة يبين بان موضوعا لم يثر من التعارض في الرأي قدر موضوع التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. ذلك أن الحديث عن دور الدولة لا بد وأن يرتبط بطبيعة التمثيل الطبقي لتلك الدولة. وقد ظل عدد كبير من الاقتصاديين ينكرون الحاجة إلى وجود علاقة بين التدخل الحكومي والتنمية، وكان السبب في ذلك أيديولوجياً قبل أن يكون موضوعياً. فقد انتج التدخل الحكومي المكثف للدولة في النشاط الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي فكرة خاطئة مؤداها أن درجة التدخل الحكومي تساوي درجة الاشتراكية، بمعنى أنه كلما ازداد التدخل الحكومي فإن ذلك يعني أن الدولة تحقق مزيداً من الاشتراكية. رغم أن تجارب الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية التي تمت في بعض البلدان المتقدمة مثل ألمانيا واليابان توضح الدور المتعاظم للدولة في هذا المجال ليس عن طريق التشريع القانوني فقط بل وأيضاً عن طريق ملكية الدولة للعديد من المشروعات الاقتصادية، وظهور ما عُرف باسم قطاع رأسمالية الدولة. فعملية انتقال المجتمع الإنساني من نمط إنتاجي إلى نمط أرقى لا تحتاج فقط إلى قدر من تراكم للفائض الاقتصادي الذي تحققه، بل تحتاج أيضاً إلى قدر من التطور للقوى المنتجة. ولعل تجربة أسبانيا والبرتغال في هذا المجال من أكثر الأمثلة وضوحاً، فرغم أنهما كانتا من أوائل الدول الأوربية التي دخلت إلى مرحلة الرأسمالية التجارية، ومن أكبر هذه الدول استنزافاً لبلدان المستعمرات ليتكوّن لديها تراكم رأسمالي ضخم خاصة من الذهب والفضة، إلا أنهما كانتا من أواخر بلدان أوربا التي دخلت مرحلة الرأسمالية الصناعية. وقد أرجعت الدراسات الاقتصادية أسباب ذلك إلى طبيعة الطبقة الاجتماعية المسيطرة والدولة الممثلة لها في كل منهما، والتي أهدرت هذا التراكم الذي نهبته من الشعوب الأخرى في إنفاق استهلاكي بذخي بدلاً من إنفاقه في تطوير قوى الإنتاج اللازمة للرأسمالية الصناعية. وذلك على العكس من

الدور الذي قامت به الطبقة المسيطرة في بريطانيا والدولة الممثلة لها، حيث وفرت الدولة الحماية لشركات النهب البريطانية التي عملت على استنزاف شبه الجزيرة الهندية أساساً، وفي نفس الوقت قامت باستثمار هذا التراكم الرأسمالي في تطوير البنية الأساسية، ودفع الثورة الصناعية إلى الأمام. رغم أن دور الدولة في بريطانيا كان أقل بكثير من دورها في باقي بلدان أوربا نظراً لانعدام المنافسة الدولية لها في ذلك الوقت. إذا كان ذلك هو دور الدولة سواء في مرحلة الانتقال من الإقطاع للرأسمالية في أوربا الغربية، أو في تجربة مرحلة الانتقال للاشتراكية في أوربا الشرقية. فهل يمكن نفي الدور الاقتصادي للدولة في البلدان المتخلفة ؟.

ومن النظريات الهامة التي ربطت بين درجة التخلف ودرجة التصنيع في البلدان الأوربية النامية نظرية **جرشنكرون**، الذي فسر عملية النمو الاقتصادي بأنها "حصيلة التوتر بين النشاط الاقتصادي الفعلي الجاري وبين الإغراءات التي تمثلها عملية التصنيع"، وهذا التوتر يزول حين تزول المعوقات المؤسسية التي تُحِد من عملية النمو بحيث أن فرص التصنيع تتناسب طردياً مع درجة تخلف البلد المعني على النحو التالي:

– كلما كان اقتصاد البلد أكثر تأخراً، ازداد احتمال أن يبدأ تصنيعه على شكل انطلاقة مفاجِئة وتسير بمعدلات نمو عالية للناتج الصناعي.

– كلما كان اقتصاد البلد أكثر تأخراً، ازداد التركيز على إنتاج سلع الإنتاج بالمقارنة مع سلع الاستهلاك.

– كلما كان اقتصاد البلد أكثر تأخراً، كلما ازداد تركيز الصناعة على أهمية المشروع، وعلى حجمه الكبير.

– كلما كان اقتصاد البلد أكثر تأخراً، ازداد الضغط على مستويات استهلاك السكان.

– كلما كان اقتصاد البلد أكثر تأخراً، ازداد الدور الذي تلعبه عوامل مؤسسية خاصة مصممة لزيادة عرض رأس المال للصناعات الناشئة، مع ازدياد الطابع القسري والشمولي لها.

– كلما كان اقتصاد البلد أكثر تأخراً، قل احتمال قيام زراعته بأي دور فعال في أن تقدم للصناعة الناشئة مزايا سوق صناعية متسعة ترتكز بدورها على الإنتاجية المتزايدة للعمل الزراعي.

رغم أن **جريشنكرون** قدم نظريته هذه للبلدان الأوربية الأقل تطوراً، إلا أنه شاع استخدامها لكافة البلدان المتخلفة. أما النقد الموجه لتلك النظرية فيكمن في أنه إذا كانت المعوقات المؤسسية هي السبب في كل هذا، فإن ذلك يعني أنه بمجرد إزالة هذه المعوقات يتحقق التقدم المنشود دون ما توضيح لمن يقوم بهذا، لأنه من الطبيعي أن تقوم بهذه العملية الدولة، فهي التي تمتلك القدرة التنظيمية البديلة إن أرادت. غير أن الاقتصار على القول بأن الدولة تلعب دوراً أكبر في عملية النمو كلما كان البلد أكثر تأخراً لا يؤدي إلى نتيجة عملية بحد ذاته، ذلك أن الدولة قد تلعب دوراً معوقاً لانطلاق قوى الإنتاج في لحظة تاريخية معينة. وعلى ذلك **يلزم التفرقة بين أهمية ووجوب تدخل الدولة، وبين وجهة هذا التدخل، لأن الخلط بينهما يمكن أن يؤدي إلى نتائج خاطئة.**